

اعمال البر والأحسان

تنظيم الإحسان

لحضرة صاحب السعادة الدكتور حافظ عفيفي باشا

” لعل مشكلة التسول والمستولين في مصر من أعقد المشاكل التي يواجهها المصلح الاجتماعي ، إذ أن التشريع الذي يعرم هذه المهنة الشائنة لا يكفي وحده لحلها ، بل لا بد للعلاج من تدبير وسائل العيش بلبش المستولين الذين تنص بهم شوارع مدننا الكبرى ، وفي هذا المثال المنع يشخص حضرة صاحب السعادة الدكتور حافظ عفيفي باشا بقدرته المعروفة حالة الداء ويصف أنجع وسائل العلاج “ .

” المحرر “

إن مهمة وزارة الشؤون الاجتماعية في مسألة الإحسان هي قبل كل شيء مهمة تنظيم . فهي فضلا عما تقوم به من الدعوة الى الإحسان والعمل على تقوية عاطفة البر في النفوس ، يجب عليها أن تعنى بتنظيم عملية الإحسان ذاتها .

فالإحسان في مصر فوضى ، لا يفهم في الغالب على حقيقته ، ولا يوضع في موضعه الصحيحة ، والإحسان لا يكون إحسانا ولا يحمده بذله إلا إذا وضع في موضعه وصرف لمستحقه وقصد به حقا عون بئس أو إغاثة منكوب .

أما إحسان الشوارع الذي غذا أعم مظاهر الإحسان في مصر ، فهو بالرغم مما يحده

الاجتماعي . والسؤال أمر سهل على ذوى النفوس الصغيرة يشجعه الاستتار وجنبه
السائل ، ولا يهجم بعض القادرين عن مزاولته لسهولته ، وهو مهما تكن الصور التي
لا يخرج عن معنى التسؤل الشائن .

أما التسؤل فقد غدا مع الأسف حرفة أصاية منظملة تضم جمهورا كبيرا من الناس
في العاصمة وفي جميع مدن القطر ، ويسعون الى الارتزاق من هذه الحرفة السهلة
الوسائل والمظاهر ، وقل أن يوجد بينهم المعوز المستحق . وهم يعملون على استدراء
المحسنين بوسائل خادعة فيظهرون بالمرض والعمى والبؤس الطاحن ، ومنهم من
الأطفال وذوى العاهات للتكسب ، وغير ذلك مما هو معروف ذائع ، وقد ظهر في
المناسبات والوقائع التي طرحت أمام القضاء ، أن من بين هؤلاء المسئولين المحترفين
لهم مال وعتار حققوه بواسطة هذه الحرفة الشائنة .

ولا يخفى ما لمثل هذه المناظر المزرية التي تبدو بها جموع المسئولين في العاصمة ،
الأثر في نفوس زوارنا الأجانب ، ولقد ارتفعت الأصوات مرارا بالشكوى من هذه
وبالرغم مما بذله معالي عبد السلام الشاذلى باشا أيام أن كان محافظا للعاصمة وما يبذل
وهو وزير الشؤون الاجتماعية لتطهير العاصمة من جموع المسئولين ، فلا تزال توج
جموع كثيرة تتجول في أرقى أحيائها وشوارعها ، وتسف بذلك عليها منظرا سيئا يدعو
الأسف .

وانتشار التسؤل على هذا النحو يرجع من بعض الوجوه الى هذا النوع من ال
الرخيص الذي يبذل في غير موضعه . فلولا تشجيع المحسنين لهذا الجيش من المسئولين
معظمهم من الميدان ولما أصبح التسؤل كما هو اليوم حرفة رائجة تجذب الكثيرين ا
وهذه مسألة خطيرة نرجو أن تنال من عناية وزارة الشؤون الاجتماعية أعظم قسط
بكل ما وسعت لمكافحة هذا الوباء الاجتماعي وتطهير البلاد من هذا الجيش الخطر .
برعاضة النظر في قانون التشرد لتشديد العقوبة على جريمة التسؤل ، وسد جميع نغرا
القانون التي لا تزال تسمح لهذا الجيش بالظهور آمننا في جميع أنحاء القطر .

النواحي والمرافق الاجتماعية كانت أو علمية أو إحصائية ، وعلى هذا النحو يفهم الإحسان في جميع الأمم المتقدمة . ويكفى أن نذكر في هذا الصدد أن كثيرا من المنشآت العلمية والصحية والبحوث الطبية والفنية والمستشفيات العظيمة في أوروبا وأمريكا يقوم على هبات المحسنين .

وإذن ففي مقدمة المهام التي يجب أن تعنى بها وزارة الشؤون الاجتماعية تنظيم هذا الإحسان الشامل . وأفضل وسيلة لتنظيمه هي تنظيم الجمعيات الخيرية وتوجيهها إلى صرف أموال الإحسان في خير وجوهها .

ولهذا يجب أن تقوم هذه الجمعيات على أسس متينة، وأن يوكل أمرها إلى أشخاص من ذوى المكانة والتراثة ، وأن تركز مهمتها في أعمال البر وبذل الإحسان الحقيقي لمستحقه بعيدا عن التأثير بأى غرض أو هوى . ويجب أن يوضع نظام للإشراف على أعمال هذه الجمعيات وتصرفاتها من الناحيتين المالية والاجتماعية، والتأكد من انفاق الأموال المرصودة في وجوهها الخيرية الصحيحة . ولدينا في مصر طائفة من هذه الجمعيات بلغ بعضها مكانة رفيعة وقام بمهمته خير قيام . فهذه لا يضيرها مثل هذا الإشراف . ولكن توجد إلى جانبها جمعيات كثيرة تحتاج لمثل هذا الإشراف في مراقبة أعمالها ومنع الأدياء والمخادعين من الانتفاع بأموالها تحت ستار الإحسان بغير حق . وما يدعو إلى الفسطة أن وزارة الشؤون الاجتماعية قد بدأت بالفعل في وضع مشروع قانون لتنظيم الجمعيات الخيرية والإشراف عليها ونرجو أن يكون هذا المشروع محققا للنهاية المنشودة . وذلك على ألا تتعرض الجمعيات الخيرية من جراء تنفيذه لفتنة جريرتها أو لطغيان الأداة الحكومية على أعمالها .

ثم انه يجب أن تنسق أغراض هذه الجمعيات وأن يتجه كل منها إلى ناحية معينة من نواحي البر فلا تتجه جميعا إلى ناحية أو نواح مشابهة وتهمل بذلك باقى النواحي . فإذا وجد باب من أبواب البر إلا تعنى بشأنه الجمعيات الخيرية القائمة وجب أن تنشأ جمعية أو أكثر لتعانية به . وإذا كان البر مهما تنوعت أبوابه محمودا دائما ، فإنه يحسن مع ذلك أن تقدم من وجوهه ما تقضى به حاجة المجتمع المصرى .

ولا بأس أن تكون ضريبة يؤديها كل مسلم ، فليس في الشريعة السمحة ما يمنع في هذه الصورة . ويرصد دخلها لمشاريع البر والإصلاح الاجتماعي الخاصة بالمسا أنه يجب على كل فرد من أفراد الأمة القادرين أن يخصص للإحسان بابا في باب الزكاة خير كنفيل بتحقيق هذه الغاية .

ويلحق بهذا الباب باب شرعى آخر هو دخل بيت المال من التركات لها . فهذه التركات يجب أن تضم إلى موارد الإحسان وأن ترصد لأعمال البيت المال يقوم من قبل في دول الإسلام بمثل هذه المنهات الخيرية .

كذلك يجب أن يوضع مشروع لتنظيم يانصيب أهلى وهو مشروع بحث من الضرورة تقضى بتنفيذه نظرا لما يسود مسألة اليانصيب من الفوضى ، فهى ف مصادرها بتعدد الجمعيات والهيئات المختلفة قد أصبحت بظروفها الحاضرة في صوابه وتزاهته . ولكنه يقدوم بما يسبغ عليه الطابع الحكومى من الثقة عما تخصص موارد له صندوق الإحسان وتوزع على الجمعيات الخيرية كل من جهود في أعمال البر . وبذلك نتلافى ما يقترن اليوم بأعمال اليانصيب التى تز والأفراد من مساوىء مالية واجتماعية عديدة . وقد يحسن ألا تدير الحكومة بنفسه بل تكفل أمره إلى لجنة من رجال الجمعيات الخيرية المعروفين بالزاهة ومن بعض والأعمال ويكون للحكومة بعد ذلك حق الإشراف على تصرفات هذه اللجنة .

هذا ويمكن أن تغدو الأعياد العامة والمناسبات القومية الهامة مواسم إذا أحسن تنظيمها وتوجيهها لمثل هذه الغاية .

ولا يسعنى فى الختام إلا أن أتمنى لوزارة الشؤون الاجتماعية كل توفيق فى المهمة الاجتماعية والإصلاحية الجليلة ما

حافظ